المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 208 | 28 صفحة | الخميس 10 مارس 2022

المحاكمات العسكرية في تونس..جدل مستمر

خبير اقتصادي: أزمة الطاقة متواجدة من قبل الحرب الروسية الأوكرانية

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

أزمة الحكومة في ليبيا..انقسام يلوح وقلق أممي

تعيش ليبيا حراكا سياسيا كبيرا على وقع التطورات المتسارعة التي تشهدها مؤخرا،ويبدو الوضع شديد التعقيد ويلفه الغموض في ظل وجود حكومتين. ففي الوقت الذي يواصل فيه وزراء حكومة فتحي باشاغا تأدية اليمين الدستورية أمام البرلمان بعد نيل الثقة،يتمسك رئيس حكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايتها عبدالحميد الدبيبة بمنصبه،ما يثير تساؤلات كبيرة حول مآلات الوضع الحالي.

تتواصل تحركات الحكومة الجديدة برئاسة فتحي باشاغا للبدء في مهامها،حيث أدى وزيرا الداخلية اللواء عصام محمد حسن بوزريبة والحكم المحلي سامي علي الفيتوري الضاوي،الثلاثاء 08 مارس 2022، اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس النواب عقيلة صالح في مدينة القبة،في اطار التحضير لتسلم مهامهما وفق ما أعلنه المركز الإعلامي لرئيس مجلس النواب.

وأدى فتحي باشاغا، الخميس الماضي، اليمين الدستورية رئيسا للحكومة الجديدة في ليبيا،خلال جلسة للبرلمان الليبي في مدينة طبرق شرقي البلاد. وجاء ذلك بعد يومين من حصول حكومته على ثقة مجلس النواب الليبي بأغلبية ساحقة، خلفا لحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة،فيما تعذر وصول عدد من الوزراء الى طبرق لتأدية اليمين.

وتحدثت تقارير اعلامية عن منع وزراء من حكومة باشاغا من السفر من قبل قوات تابعة لحكومة الوحدة،كما قامت السلطات في طرابلس باقفال المجال الجوي،فيما سارع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة،لاتهام مجلس

أدى فتحي باشاغا، الخميس الماضي، اليمين الدستورية رئيسا للحكومة الجديدة في ليبيا،خلال جلسة للبرلمان الليبي في مدينة طبرق شرقي البلاد.

النواب «بالتزوير» في أعقاب تصويت المجلس بمنح الثقة لحكومة فتحي باشاغا.

وقال الدبيبة في كلمة متلفزة: «التزوير والتدليس الذي تمارسه رئاسة المجلس ليس بالجديد ,وأن منح الثقة للحكومة الجديدة مؤامرة أخيرة لمنع اجراء الأنتخابات».وجدد الدبيبه تمسكه بعدم

اتهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، مجلس النواب «بالتزوير» في أعقاب تصويت المجلس بمنح الثقة لحكومة فتحي باشاغا.

التسليم الا لحكومة منتخبة، وأن حكومة الوحدة الوطنية مستمرة في عملها حتى تنفيذ انتخابات يونيو المقبل وإعادة الأمانة لأصحابها من المواطنين الليبيين وفق تعبيره.

ورغم تمسك الدبيبة بالسلطة، أكد فتحي باشاغا رئيس الحكومة الليبية الجديدة أنه سوف يذهب إلى طرابلس، وستكون هناك ترتيبات لضمان انتقال عادي وسلس للسلطة.وقال باشاغا: «غلبنا مصلحة الوطن على المصالح الشخصية وأثبتنا أن السلطة التشريعية الموقرة قادرة على التفرد بقراراتها». وأضاف: «سنباشر بدراسة كافة الخيارات والتدابير اللازمة لتسلم السلطة في العاصمة طرابلس بقوة القانون وليس بقانون القوة».

وأكد باشاغا أن حكومته لن تكون موازية، وإنما تمثل البلاد شرقا وغربا وجنوبا، وستستعين بخبرات ليبية من كل الأطراف،مضيف أن «لا إقصاء لأي أحد».كما حذر باشاغا من خطر الانزلاق إلى الحرب، قائلا: «إن لديه خلفية عسكرية»، ويعلم ما هي الحرب، موجها النصيحة إلى الجميع أن لا يتمنوا الحرب ولا يُشعلوا نار الفتنة، فالحرب سهل إشعالها لكن ليس من السهل إطفاؤها، بحسب قوله.

وتأتي هذه التحذيرات وسط مخاوف من انزلاق البلاد الى مربع المواجهات العسكرية خاصة في ظل مؤشرات تبدو مقلقة على غرار التحركات العسكرية التي تشهدها العاصمة طرابلس مؤخرا

أعلن وزير الداخلية بحكومة فتحي باشاغا، اللواء عصام أبوزريبة، أن حكومته باشرت وضع ترتيبات أمنية لممارسة مهامها من العاصمة الليبية، طرابلس.

حيث أعلنت كتيبة النواصي ،مساء السبت الماضي ،حالة الطوارئ، على خلفية أنباء عن قدوم رئيس الحكومة فتحي باشاغا إلى مدينة طرابلس ،وقد أنتشرت آليات عسكرية تابعة للكتيبة أمام مقر ها .

وكانت أنباء تردّدت قبل ذلك،حول عقد قيادات عسكرية واجتماعية ، اجتماعا في طرابلس ،تم خلاله الاتفاق على توجيه تحذير لرئيس الحكومة فتحي باشاغا ومنعه وأعضاء حكومته من دخول المدينة ،في المقابل جرت اجتماعات في مصراتة بين قيادات سياسية وعسكرية لتوفير الحماية لباشاغا، لكنها انتهت برفض كتائب وقيادات بسبب «خروجه عن المبادئ والثوابت».

واجتمع الدبيبة، الأحد الماضي، مع رئيس الأركان العامة الفريق محمد الحداد، ومدير إدارة الاستخبارات العسكرية آمر المنطقة العسكرية الغربية اللواء أسامة الجويلي.ونشر المكتب الإعلامي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية صورة من الاجتماع الثلاثي من دون أن يقدم أي تفاصيل حول نتائجه وطبيعته،وسط مخاوف من تحشيد مرتقب.

وفي ظل هذا التوتر الكبير في العاصمة تسارع الحديث عن امكانية مباشرة رئيس الحكومة الجديدة فتحي باشاغا عمله من مدينة البيضاء شرق البلاد،وهو ما نفاه عضو مجلس النواب ابراهيم الزغيد،مشيرا الى انها مجرد اشاعات.وقال

يهدد تعتنت الاطراف الليبية بالعودة الى وضع الانقسام الذي سبق تعيين الدبيبة قبل حوالي عام، عندما كانت هناك حكومتان متناحرتان في الشرق والغرب.

الزغيد في تصريح «لبوابة افريقيا الاخبارية»،أنه تحدث مع باشاغا الذي أكد له «بثقة أن حكومته ستعمل من طرابلس عاصمة كل الليبيين وهي مسألة وقت ، يتم فيها لوضع الترتيبات اللوجستية وسيكون التسليم سلسا وبدون مشاكل او اراقة دماء» على حد قوله.

الحديث عن انتقال حكومة باشاغا الى طرابلس لم يعد مجرد تكهنات بل انتقل الى خطوات عملية ترجمتها مباشرة وزارة الداخلية في الحكومة الجديدة وضع ترتيبات أمنية لممارسة مهامها من العاصمة الليبية، طرابلس،وفق ما أعلنه وزير الداخلية بالحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب، اللواء عصام أبوزريبة في كلمة مصورة على «فيسبوك».

وطالب أبوزريبة، بضرورة الالتزام بالتعليمات والأوامر الصادرة لهم من وزارة الداخلية بالحكومة الليبية، مشيرا إلى أن وزارة الداخلية بصدد إنهاء كافة الترتيبات الأمنية اللازمة لمباشرة الحكومة الليبية أعمالها من داخل طرابلس.وحذر الوزير

الليبي من «قتال دموي لا تحمد عقباه»،داعيا إلى «وأد الفتنة، ومنع المهووسين بالسلطة من استخدام الأبرياء وتوريطهم في القتال» وفق تعبيره.

أمام ضبابية المشهد الليبي وتطوراته المقلقة،تزداد تحركات البعثة الاممية التي مازالت تحاول فرض رؤيتها وهو ما بدا جليا من خلال المبادرة الجديدة التي اقترحتها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون ليبيا ستيفاني ويليامز،الجمعة الماضي،والتي نصت على تشكيل لجنة مشتركة بين مجلسي النواب والدولة تتكون من 12 عضوًا، بواقع ستة من كل مجلس، على أن تجتمع في 15 آذار/ مارس الجاري، في مكان يجري التوافق عليه، للعمل لمدة أسبوعين على وضع قاعدة دستورية توافقية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

مبادرة أحدثت خلافا جديدا بين الفرقاء الليبيين،حيث صوت المجلس الأعلى للدولة الاستشاري، لصالح الموافقة على مقترح ويليامز،فيما كشفت مذكرة لـ93 عضوا بمجلس النواب موجهة للمستشارة الأممية ستيفاني وليامز رفض مبادرتها،واعتبر النواب في المذكرة، أن «هذه الخطوة غير مبررة وأتت بشكل مفاجئ وتعتبر مسارا موازيا خصوصا بعد ما تم التوصل إليه من اتفاق ليبي ليبي».

من جانبه، وصف عضو مجلس النواب، علي التكبالي، مبادرة ستيفاني ويليامز، حول ليبيا، بـ «المشبوهة»، مشيرا إلى أنه «كلما تفاهم الليبيون مع بعضهم خرجت ويليامز لتضع العراقيل أمامهم». وقال التكبالي في تصريحات صحافية، إن «مجلس النواب أصدر بيانا لرفض مبادرة ويليامز، فهي تضع العصا في العجلة بعد أن شكل البرلمان بأغلبية أعضائه حكومة جديدة، فمبادرتها لا تتماشى مع المسار الدستوري الذي توافق عليه مجلسا النواب والدولة».

لقد عانت ليبيا طويلا من الصراعات والحروب في ظل الانقسامات التي شهدتها البلاد وحالة التشظي خلال السنوات الماضية. وأدت عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة إلى تشكيل حكومة مطلع عام 2021 لإدارة المرحلة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية،لكن الاستحقاق الانتخابي تأجل وبات الوضع شديد الحساسية حيث يهدد تعتت الاطراف الليبية بالعودة الى وضع الانقسام الذي سبق تعيين الدبيبة قبل حوالي عام، عندما كانت هناك حكومتان متناحرتان في الشرق والغرب.

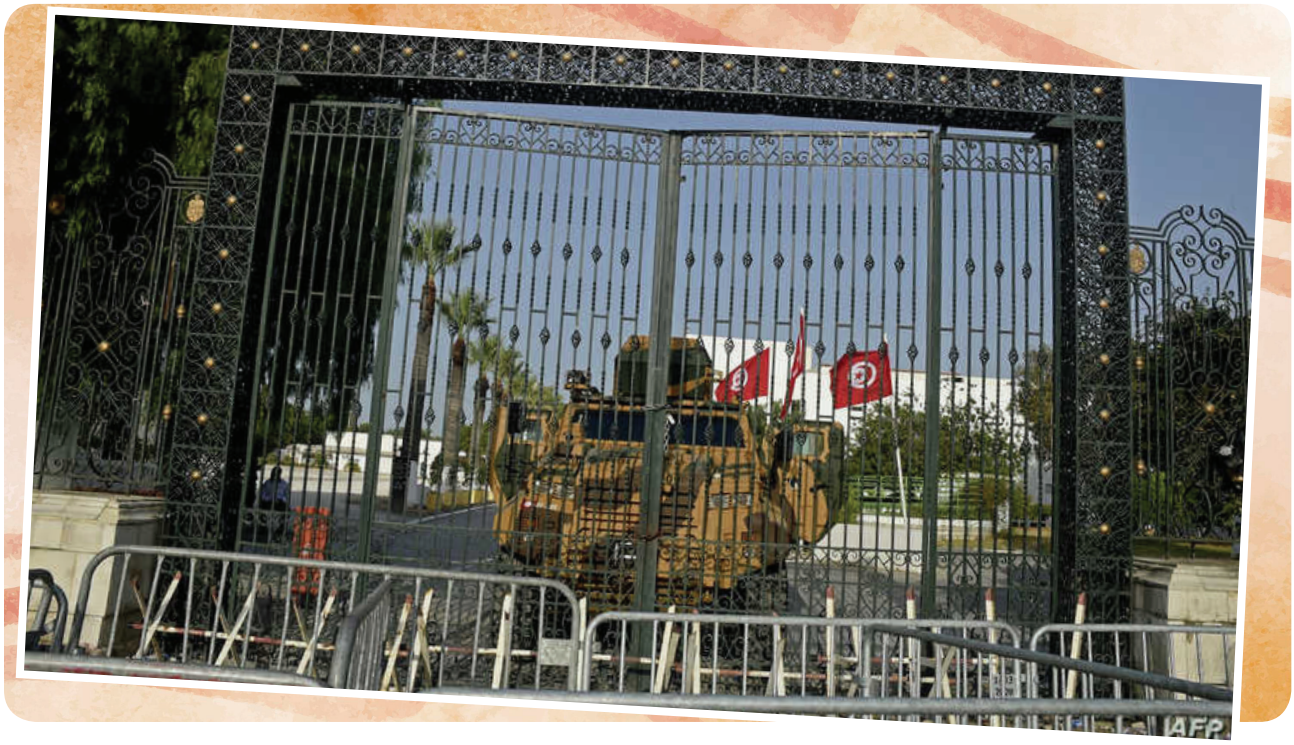

المحاكمات العسكرية في تونس.. جدل مستمر

العشرية الأخيرة في تونس مازالت تترك أثارها المختلفة على كل المستويات. الأزمات السياسية تورث بعضها ولا أحد يعرف متى نهايتها حتى بعد إجراءات الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو وبروز أشكال جديدة من انقسام المواقف، أزمات الاقتصاد تقود البلاد نحو مرحلة غير مسبوقة وتعيد للأذهان لحظة «الكوميسيون المالي» ورهن البلاد للاستعمار الفرنسي قبل قرن ونصف القرن. يضاف إليها الجدل الجديد حول محاكمات ما بعد 25 يوليو والتي خرجت من الطور المدني المعتاد إلى المحاكم العسكرية التي كانت بعيدة في أغلب الفترات عن مشاكل البلاد إلا فيما ندر، ليعود الخوف والحديث عن هامش الحريات الذي يعتبر المكسب الوحيد في سنوات «الثورة».

شريف الزيتوني

العشرية الأخيرة في تونس مازالت تترك أثارها المختلفة على كل المستويات. الأزمات السياسية تورث بعضها ولا أحد يعرف متى نهايتها حتى بعد إجراءات الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو وبروز أشكال جديدة من انقسام المواقف.

في الـ25 من يوليو 2021، اتخذ الرئيس التونسي قيس سعيد قرارا بإقالة الحكومة وتجميد البرلمان وإجراءات أخرى أنهت سنوات طويلة من المناكفات والصراع اللذين لم تر منهما البلاد إلا الأزمات المتعاقبة أمنيا وسياسيا واقتصاديا. ثم أعقبها الرئيس بقرارات لاحقة في سبتمبر تحت مرسوم رقم 117، تمنحه صلاحيات التشريع من خلال المراسيم، وتنظيم وسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والمحاكم، بما يعني جعل قصر قرطاج مكان أغلب القرارات بطريقة خلفت حتى انتقادات بغض النظر عن وجاهة بعض الخطوات التي اتخذت خاصة خلال الفترة التي أعقبت 25 يوليو من أطراف يقول مراقبون أن لدى القضاء العسكري كل المؤيدات لإحالتهم أمام دوائره وقد حصلت بالفعل عدة محاكمات لشخصيات مثيرة للجدل في البلد.

في شهر نوفمبر الماضي، انتقدت منظمة العفو الدولية بعض الإجراءات الرئاسية في علاقة بالمحاكمات العسكرية في تونس. وقالت المنظمة إن المحاكمات استهدفت مدنيين بشكل متزايد، وفي بعض الحالات، بسبب انتقادهم العلني للرئيس قيس سعيد منذ أن أعلن عن إجراءاته. وذكرت العفو الدولية أن أشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر، حقق القضاء العسكري مع ما لا يقل عن عشرة مدنيين، أو حاكمهم، بشأن مجموعة من الجرائم.

ونبّهت المنظمة أنه "لا ينبغي أبدًا محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. ومع ذلك، في تونس، يبدو أن عدد المدنيين الذين يمثلون أمام نظام القضاء العسكري يتزايد بمعدل مقلق للغاية ... وفاق عدد المدنيين الذين مثلوا أمام المحاكم العسكرية عددهم في السنوات العشر السابقة مجتمعة".

وليس خاف على أحد في تونس، أن أروقة المحكمة العسكرية، كانت أكثر حركة بعد 25 يوليو، وأن عددا من السياسيين والمحامين قد اتخذت فيهم أحكام

إلى فترة قريبة وعلى الرغم من الانتقادات التي توجهها بعض المنظمات لمسار 25 يوليو، على مستوى الحريات الفردية والتعبير عن الرأي، إلا أن أغلب الانتقادات تزامنت مع وضع سياسي متداخل ومع إيقاف أشخاص يعتبرهم البعض يصفون حسابات خاصة مع الرئيس.

بالسجن، لكن هذه المحاكمات تقول أطراف أنها بنيت على اتهامات واضحة ولم تتخذ بسبب موقف من الرئيس، والدليل أن البعض حوكم على أحداث وقعت قبل ذلك التاريخ، من بينها قضية المطار التي حوكم فيها النائبان سيف مخلوف ونضال سعودي المقربين من حركة النهضة.

وإلى فترة قريبة وعلى الرغم من الانتقادات التي توجهها بعض المنظمات لمسار 25 يوليو، على مستوى الحريات الفردية والتعبير عن الرأي، إلا أن أغلب الانتقادات تزامنت مع وضع سياسي متداخل ومع إيقاف أشخاص يعتبرهم البعض يصفون حسابات خاصة مع الرئيس. لكن الجدل الحقيقي بدأ مؤخرا بعد إحالة محام وعميد سابق للمحامين على أنظار القضاء العسكري في تطور لافت انتقدته حتى الأطراف المنسجمة مع تمشي الرئيس سعيّد، وجعل الكثيرين يتخوفون من دخول البلاد في نفق المحاكمات العسكرية لكل مخالفي سعيّد.

الحادثة التي أثارت الرأي العام في تونس، بدأت يوم الأربعاء 2 مارس الماضي عندما أصدر قاضي التحقيق العسكري بطاقة ايداع بالسجن في حق العميد الأسبق للمحامين عبد الرزاق الكيلاني على خلفية اتهامات له بتحريض الأمن على العصيان خلال زيارته للقيادي في حركة النهضة نور الدين البحيري الذي يرقد بالمستشفى الجهوي ببنزرت (أفرج عنه مساء الاثنين)، منذ وضعه رهن الإقامة الجبرية قبل شهرين. وهي تهم على معاني فصول تتعلق بالانضمام إلى جمع من شأنه الإخلال بالراحة العامة وهضم جانب موظف عمومي.

وفي ردود أفعال مختلفة أصدرت منظمات وهيئات تونسية يوم الأحد 06 مارس، عبرت فيه عن تضامنها مع الكيلاني، معتبرة أن التهم الموجهة إليه، غامضة،

برز جدل جديد في تونس حول محاكمات ما بعد 25 يوليو والتي خرجت من الطور المدني المعتاد إلى المحاكم العسكرية التي كانت بعيدة في أغلب الفترات عن مشاكل البلاد إلا فيما ندر، ليعود الخوف والحديث عن هامش الحريات الذي يعتبر المكسب الوحيد في سنوات «الثورة».

هناك من يعتبر أن الإجراءات الاستثنائية منحت القضاء العسكري وقتيا التعامل مع عدد من القضايا التي تأتي في ظروف استثنائية وبناء على اتهامات يمكن استئنافها وفق ما يمنحه القانون للمتهمين، وقد صدرت قرارات بالإفراج بعد الانتهاء من التحقيقات مع أغلب من تم إيقافهم

داعية إلى إطلاق سراحه والكف عن استعمال القضاء العسكري لمحاكمة المدنيين وتصفية المعارضين والخصوم السياسيين وضرب الحريات العامة ومحاولة اسكات كل الأصوات الناقدة لنفوذ رئيس الجمهورية قيس سعيّد المتزايد ولمساندية. بل نبهت إلى ضرورة ما سمته «الاستبدادي الزاحف الذي يتمدد ليضرب لا فقط المكاسب الديمقراطية التي حققها الشعب ، بل كل المنظمات والأحزاب المدنية والسلطة القضائية».

وفي مقابل هذه المواقف هناك من يعتبر أن الإجراءات الاستثنائية منحت القضاء العسكري وقتيا التعامل مع عدد من القضايا التي تأتي في ظروف استثنائية وبناء على اتهامات يمكن استئنافها وفق ما يمنحه القانون للمتهمين، وقد صدرت قرارات بالإفراج بعد الانتهاء من التحقيقات مع أغلب من تم إيقافهم، بالإضافة إلى أن صفات المحامين والنواب والنشطاء السياسيين لا تمنحهم صكوك البراءة ويجب التعامل معهم كأي مواطن آخر تلحقه أي اتهامات. كما أن البعض من مؤيدي الرئيس يعتبرون أن متهمين مثل سيف الدين مخلوف أو عبد الرزاق الكيلاني يصعدون ضد الدولة في إطار موقف سياسي من الرئيس قيس سعيّد ومناولة خدمة لأطراف سياسية معروفة وتضغط على الرأي العام المحلي لتحويل المعركة من قضايا في المحاكم إلى تسجيل نقاط ضد الرئيس.

المغرب والحرب الروسية الأوكرانية.. بين الحياد والتحفّظ وتداعيات كبيرة تهدّد الرباط

أصدرت المملكة المغربية بيانا رسميا كشفت فيه عن موقفها من الحرب الروسية الأوكراني . وأعربت خلاله عن قلقها من تطورات الحرب الخطيرة وما ستتسبب فيه من أزمة عالمية كبيرة مؤكدة حسب نص البيان دعمها للوحدة الترابية والوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و تشبثها بمبدأ عدم اللجوء إلى القوة لتسوية النزاعات بين الدول، وتشجع المبادرات والإجراءات التي تسهم في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات.

نجاة فقيري

موقف المملكة المغربية يبدو إلى حدّ ما محايدا رغم المخاوف والقلق الكبير تجاه تداعيات هذه الحرب عليها خاصة مع ما يربطها من المعاملات والمبادلات مع كلا البلدين .

من جانب آخر وتكريسا لبيانه الرافض «لتسوية النزاعات بين الدول عبر اللجوء إلى القوة «اتخذ المغرب قرارا بعدم التصويت على مشروع القرار الذي عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة روسيا، معتبرا أن قراره لا يحتمل أي تأويل وأن موقفه مبدئي وسبق أن أعلن عنه رسميا. موقف المملكة المغربية يبدو إلى حدّ ما محايدا رغم المخاوف والقلق الكبير تجاه تداعيات هذه الحرب عليها خاصة مع ما يربطها من المعاملات والمبادلات مع كلا البلدين.

وأوضحت وزارة الخارجية المغربية أن المغرب وإحدى عشرة دولة أخرى، مثل فنزويلا وإثيوبيا، لم يصوتوا على الإعلان المصادق عليه، والذي «يستنكر العدوان الروسي على أوكرانيا ويطالب روسيا لوضع حد لذلك».

كما أعلن المغرب أنه استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، سيقدم مساهمة مالية لجهود للأمم المتحدة الإنسانية والدول المجاورة.

يقول المحللون والخبراء أن قرار المغرب مبني أساسا على علاقاتها التجارية والاقتصادية وسياستها الجديدة المتوجهة للسوق الروسية والصينية وغيرهما خاصة وأن مبادلات المغرب مع روسيا قد تضاعفت أربع مرات خلال السنوات الأخيرة وفق ما أوضحه الصحفي المغربي أحمد مدياني في تدوينة على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي فايسبوك معتبرا حسب نص التدوينة أن روسيا هي السوق البديلة الجديدة للمغرب، مضيفا أن إمكانيات اتفاقيات جديدة حول الغاز المغربي تطفو على سطح العلاقات الروسية

أعلن المغرب أنه استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، سيقدم مساهمة مالية لجهود للأمم المتحدة الإنسانية والدول المجاورة

المغربية ذلك إضافة إلى أن السياح الروس على رأس قائمة السياحة في المغرب.

شهدت العلاقات المغربية الروسية تطورا كبيرا على مستويات عدة بعد الزيارات والمحادثات المتبادلة بين البلدين فخلال أربع سنوات قامت روسيا والمغرب بتوقيع 11 اتفاقية بالرباط، شملت مجالات الطاقة والصناعة والزراعة، وتضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين 15 مرة فأصبحت روسيا تحتل المرتبة التاسعة في قائمة الدول المصدرة للمغرب، والمرتبة الـ22 في قائمة المستوردين منه، وأصبحت المغرب الشريك الاقتصادي الإفريقي الأول لروسيا. وقبيل الحرب كانت الإستعدادات حثيثة بعد القمة الروسية الإفريقية لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.

وعلى غرار معظم الدول العربية والمغاربية وبعض دول العالم تواجه الرباط أزمة غذاء فعلية وخانقة في الأفق جراء الحرب، أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية مطلع العام الماضي 2021 أن أوكرانيا في طريقها لتصبح المورد الرئيسي للقمح في المغرب، ومع ما تعيشه المملكة من أزمة جفاف هذا العام ما سيؤدي حتميا وفق المؤشرات الرسمية إلى تراجع ملحوظ في إنتاج القمح، ما سيدفع المملكة إلى مضاعفة وارداتها في مادة القمح خاصة بنسبة تقارب 80% .

وقالت وزيرة الزراعة الأمريكية في ذات السياق إن واردات المغرب من القمح الأوكراني وصلت إلى 6.5 طن خلال الموسم الزراعي 2020-2021، أي ما يزيد على 35% من واردات الموسم الذي سبقه. وكانت أوكرانيا قد ضاعفت من صادراتها من القمح اللين إلى المغرب في 2021 وذلك بعد إعفائها من الرسوم الجمركية على شحنات القمح اللين.

ووفق أرقام وزارة الصناعة والتجارة المغربية عن حجم التعامل التجاري مع أوكرانيا فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة 2020 حوالي 4.68 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة 0.7 بالمائة من المبادلات التجارية، محتلة بذلك المرتبة 23، لكن، وتفوق الواردات الصادرات بكثير، 4.1 مليار درهم في مقابل 534 مليون درهم فقط سنة 2020، وتشكل الحبوب أهم الواردات

يقول المحللون والخبراء أن قرار المغرب مبني أساسا على علاقاتها التجارية والاقتصادية وسياستها الجديدة المتوجهة للسوق الروسية والصينية وغيرهما خاصة وأن مبادلات المغرب مع روسيا قد تضاعفت أربع مرات خلال السنوات الأخيرة .

أكد الناطق باسم الحكومة المغربية مصطفى بايتاس، أن تأثير الحرب حتمى على الأسعار والدليل هو ارتفاع سعر النفط بشكل ملحوظ.

- أفاد تقرير أعده مركز السياسات للجنوب الجديد المغربي، أن الاقتصاد المغربي سيكون في صدارة الاقتصادات الإفريقية التي ستعاني من تداعيات الحرب في أوكرانيا.

المغربية من أوكرانيا بنسبة 65 بالمائة. كما تشير عديد التقارير أن المغرب دخلت مؤخرا في صفقات عسكرية هامة مع أوكرانيا لتوسيع ذخيرتها من الأسلحة.

وأكد الناطق باسم الحكومة المغربية مصطفى بايتاس، أن تأثير الحرب حتمى على الأسعار والدليل هو ارتفاع سعر النفط بشكل ملحوظ، وفق تصريحاته الإعلامية الأخيرة وأوضح في هذا السياق أن وضعية وتموين السوق الوطني المغربي لن يشهدا أى تغيير، قائلا «الجهود الذى قامت به السلطات المغربية فى يناير الماضى كانت مثمرة فى ما يتعلق باستيراد القمح اللين، حيث تم دعم هذه المادة بما يقرب 60 مليار درهم، كما أن المخزون الوطنى من القمح اللين معزز ولا خوف عليه»، مفيدا أن «الحكومة ستتحمل مسؤولية ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية».

وأفاد تقرير أعده مركز السياسات للجنوب الجديد المغربي، أن الاقتصاد المغربي سيكون في صدارة الاقتصادات الإفريقية التي ستعاني من تداعيات الحرب في أوكرانيا، حيث تستهلك واردات المملكة من النفط والغاز والفحم 6.4 في المائة من الناتج الداخلي الخام وفق أرقام 2019. وأضاف التقرير، أن المغرب يعتبر واحد من أكبر مستوردي الحبوب في العالم، حيث كلفت هذه الواردات خلال 2019 المملكة 1.4 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ويتوقع هذا الرقم أن يتضاعف ثلاث مرات خلال العام الجاري بسبب الجفاف الذي تعاني منه البلاد. وأما بشأن ارتفاع أسعار النفط والحبوب، ذكر التقرير أن هذا الأمر قد يكلف المغرب ما بين 1 إلى 2 بالمائة من الدخل القومي للمملكة، كما يرتقب أن يزيد من عجز الميزانية بنحو 6.5 بالمائة، كما سيزيد من نسب التضخم في البلاد.

مع كل هذه الأرقام والمؤشرات تبقى المغرب كغيرها من الدول المغاربية والعربية وحتى العالمية مهما كانت مواقفها المعلنة والمضمّنة، تترقب بقلق وخوف بالغين من تطورات هذه الحرب وتداعياتها الوخيمة الجيوستراتيجية والاقتصادية والعسكرية وتهدّد بقوة الأمن الغذائي العالمي بحكم الصراع بين «مطمورتي العالم» ومتصدرتي قائمات إنتاج الطاقة والغذاء.

موريتانيا ومنطقة الساحل.. تحديات الأمن المتجددة

شكلت المخاطر الناتجة عن غياب الأمن وضعف السلطة وهشاشة الدول في منطقة الساحل والنفوذ المتنامي لتحالف التنظيمات الإرهابية المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة في الشمال المالي تحديا أمنيا كبيرا لموريتانيا خصوصا بعد سيطرة هذه الجماعات على الشمال المالي وإعلانها الاستقلال عن دولة المركز2012 بعد نجاحها في طرد الجيش المالي.

رامي التلغ

أعلنت الأجهزة الأمنية الموريتانية، الأسبوع الماضي، رفع جاهزيتها ويقظتها الأمنية خوفا من هجوم إرهابي قد تشنه عناصر مما يسمى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي انطلاقا من الأراضي المالية.

الشيء الذي جعل موريتانيا في حالة انكشاف أمني أمام هذه التنظيمات بسبب اتساع الحدود بينها وبين جمهورية مالي التي تقدر بحوالي 2237 بالإضافة إلى التداخل بين الشعب الموريتاني والشعب الأزوادي،الأمر الذي جعل إمكانية تسلل الإرهابيين عبر الحدود إلى الأراضي الموريتانية ممكنا.

تعد منطقة الساحل هي منطقة تتكون من خمسة بلدان: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر (التي تشكل مجموعة الساحل الخمس).

في ذات الصدد،أعلنت الأجهزة الأمنية الموريتانية، الأسبوع الماضي، رفع جاهزيتها ويقظتها الأمنية خوفا من هجوم إرهابي قد تشنه عناصر مما يسمى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي انطلاقا من الأراضي المالية.

وأوضحت مذكرة سرية للمدير العام للأمن الموريتاني، الفريق مسقارو ولد سيدي، أنه تقرر رفع حالة التأهب واليقظة بسبب ورود معلومات موثوقة بتحرك ستة عناصر إرهابية من مدينة تمبكتو شمال مالي باتجاه الأراضي الموريتانية في محاولة للتسلل.

وذكرت المذكرة الموريتانية بالأسماء العناصر الإرهابية التي تنتمي لما يسمى «تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي»،وأنه سبق لأحد العناصر المطلوبة أن تم اعتقاله في موريتانيا.

ودعا الفريق مسقارو ولد سيدي أجهزة الأمن في جميع أرجاء البلاد إلى منع تسلل هذه العناصر الإرهابية الخطيرة إلى داخل التراب الموريتاني من

> تشهد جميع دول الساحل باستثناء موريتانيا تصاعدا كبيرا في أعمال العنف، حيث عانت كل من تشاد ومالي من التوترات العسكرية والانقلابات

الجارة الشرقية مالي.

وتعرف مالي حالة تسيب أمني كبير منذ الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الراحل أبوبكر كيتا، وانسحاب القوات الفرنسية والأوروبية من شمال هذا البلد.

وكانت موريتانيا مسرحا لعمليات إرهابية أودت بحياة عسكريين ومدنيين في الفترة ما بين 2005 و2011 انطلاقا من مالي، قبل أن تتمكن نواكشوط من السيطرة على التهديد.

في نفس السياق،أعربت موريتانيا ورواندا، الشهر الماضي، عن قلقهما إزاء تصاعد العنف بعدة دول إفريقية، لا سيما في منطقة الساحل.

جاء ذلك وفق البيان الختامي للرئيسين الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، والرواندي بول كاغامي، في ختام زيارة للأخير استمرت يومين إلى العاصمة نواكشوط.

وأفاد البيان بـ«القلق حيال مخاطر تصاعد العنف في بعض بلدان القارة الإفريقية، وخاصة في منطقة الساحل والبحيرات الكبرى».

ودعا الرئيسان إلى ضرورة «رفع مستوى دعم المجتمع الدولي لمجموعة دول الساحل الخمس في محاربتها للإرهاب والتطرف وفي سعيها إلى بناء تنمية شاملة ومستدامة».

كما أكدا على أهمية «الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن، بصورة تضمن التمثيل المنصف للدول الأعضاء، وتعكس الواقع الجيوسياسي (تأثير الجغرافيا على السياسة) الحالي».

تشهد جميع دول الساحل باستثناء موريتانيا

> كانت موريتانيا مسرحا لعمليات إرهابية أودت بحياة عسكريين ومدنيين في الفترة ما بين 2005 و2011 انطلاقا من مالي، قبل أن تتمكن نواكشوط من السيطرة على التهديد.

تصاعدا كبيرا في أعمال العنف، حيث عانت كل من تشاد ومالي من التوترات العسكرية والانقلابات. وعرفت مالي، إلى جانب بوركينا فاسو والنيجر، ما وصفته الأمم المتحدة بأنه «تصاعد مدمر في الهجمات الإرهابية ضد أهداف مدنية وعسكرية»،على الرغم من المشاركة الأوروبية الكبيرة في الجهود الأمنية على مدى العقد الماضي.

وبقيت موريتانيا مقارنة بالدول الأفريقية في منأى عن التوترات والحروب إلا أن العناصر التي يمكن أن تغذي تمردا قد يصيبها قائمة إلى حد كبير.

من جانب آخر،يعتبر تقرير صادر عن منظمة «سايف وورلد »بعنوان «المساعدة الأمنية الأوروبية»: البحث عن الأمن في الساحل أن تركيز أوروبا على الحلول العسكرية لمكافحة الإرهاب الجهادي هو استراتيجية معيبة وفاشلة. وتمتد منطقة الساحل من موريتانيا على المحيط الأطلسي عبر أفريقيا إلى حدود تشاد مع السودان. وبالإضافة إلى هذين البلدين، تشكل مالي والنيجر وبوركينا فاسو الدول الأخرى في مجموعة الساحل الخمس.

وبحسب التقرير تفترض العديد من البرامج أن قدرة قوات الدولة هي شرط مسبق للاستقرار والتنمية ولحماية أوروبا وبالتالي، فإن بناء قدرات القوات العسكرية والأمنية هو التركيز الأكبر.

وبحسب ذات التقرير «خُصّص حوالي 490 مليون يورو، من بين 710 ملايين يورو من المشاريع التي تدعم الجهات الأمنية في منطقة الساحل، لتدريب قوات الأمن وتجهيزها لمحاربة الجماعات المسلحة وتأمين الحدود سهلة الاختراق».

وشهدت موريتانيا موجة من العنف الإرهابي في الفترة الممتدّة من 2005 إلى 2011 بتحريض كبير من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ومع ذلك، نجحت السلطات الموريتانية على مدى العقد الماضي في القضاء على التهديد الإرهابي باستخدام مزيج من الاستجابات الأمنية الصارمة والاستراتيجية الأيديولوجية التي أكدت على الإسلام المتسامح في البلاد المخالف لتطرف القاعدة السلفي العنيف.

إلى ذلك،يرى مرقبون أن موريتانيا مطالبة بمواجهة هذه المخاطر والتحديات بحزم وعزم وعي وعقل استراتيجي،تجنبا ووقاية لنفسها من مضاعفات وإفرازات الأزمات الأمنية في منطقة الساحل عموما من نواكشوط حتى الخرطوم ومن تأثيرات مشكل أزواد شمال جمهورية مالي بشكل أخص،نتيجة لكونه على التخوم الموريتانية وله انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في موريتانيا بحكم التداخل والتشابك بين الشعب الموريتاني وسكان إقليم أزواد والمصالح والاهتمامات المشتركة بين الموريتانيين والماليين.

بن شرادة: حكومة باشاغا ستتمكن من استلام السلطة

توقع عضو مجلس الدولة سعد بن شرادة أن يتمكن رئيس الحكومة الجديدة فتحي باشاغا من استلام السلطة ولكن ربما ليس في الوقت الحالي وإنما بعد اسبوع تقريبا كي تتضح الصورة بشكل أكبر مستبعدا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن نشهد في ليبيا وجود حكومتين تمارسان السلطة في نفس الوقت.

إلى نص الحوار

حوار/ سوزان الغيطاني

إذا لم تكن هناك حكومة واحدة لا يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية.

كيف تتابع تطورات وضع الحكومة في ليبيا؟

التطورات السياسية في ليبيا أصبحت أمرا معتادا حيث أن التمترس خلف كرسي السلطة وتعليق الأخطاء على الغير أمور طبيعية وأعتقد أنها ستنتهي.

باشاغا قال إن حكومته ستركن إلى قوة القانون وليس قانون القوة وقال أيضا سندرس كل الخيارات لاستلام السلطة؟

بالتأكيد فإن باشاغا كان يحرص على عدم الاقتتال داخل طرابلس والمشكلة أن المال الفاسد يستخدم في ليبيا في تأجيج الخطاب الإعلامي لتغذية الاصطفاف السياسي والجهوي حيث يتحدث عن مخاوف لا أساس لها من الصحة خاصة وأن الثقة بين الليبيين لاتزال غير موجودة لكن الشعب الليبي لا يلتفت لهذه الأمور وإنما يريد انتخابات بأسرع وقت ممكن في كامل ليبيا وليس منطقة دون أخرى.

برأيك..هل احتجاز وزراء ومنعهم من أداء اليمين خطوة لها ما بعدها أم أنه أمر عابر؟

أعتقد أن احتجاز الوزراء تصرف فردي خاصة وأنه تم إطلاق سراحهم.

برأيك إلى أي مدى ستتمكن حكومة باشاغا من افتكاك السلطة من الدبيبة وما السيناريوهات المطروحة في هذا الشأن؟

أعتقد أنها ستتمكن من استلام السلطة ولكن ربما ليس في الوقت الحالي وإنما بعد اسبوع تقريبا كي تتضح الصورة بشكل أكبر وأتمنى من باشاغا فتح خطوط للتواصل مع الأطراف المعارضة في الغرب الليبي لكي يرسل رسائل طمأنة للجميع ويزيل الضبابية الموجودة لدى بعض الأطراف في الغرب الليبي خاصة في طرابلس.

المال الفاسد يستخدم في ليبيا في تأجيج الخطاب الإعلامي لتغذية الاصطفاف السياسي والجهوي.

هل باتت البلاد أمام حكومتين؟

لا أعتقد ذلك

الدول الخمس الكبرى هددت في بيان مشترك بمعاقبة «مهددي الاستقرار» في ليبيا كيف قرأت هذا البيان؟

المجتمع الدولي يتسم دائما بعدم الوضوح في تصريحاته وبياناته التي تفسر على أكثر من معنى منذ عشر سنوات حيث أن كل طرف يفسر تصريحات ومواقف المجتمع الدولي على هواه وأعتقد أن المجتمع الدولي سيتعامل مع من يسيطر على السلطة

هل العقوبات الغربية تساهم في حل الوضع أم زيادة تأزمه؟

التهديدات بالمعاقبة أمر معتاد منذ العام 2011 حيث نسمع بإدراج أسماء على قوائم العقوبات وهو أمر سمعناه كثيرا حتى أصبح مستهلك

كيف يمكن إجراء انتخابات في ظل وجود حكومتين؟

لا يمكن إجراء الانتخابات ما لم تكن هناك حكومة واحدة تسيطر على كامل التراب الليبي بحيث تتولى وزارة الداخلية حماية صناديق الانتخابات في أقصى الشرق الليبي وأقصى الغرب الليبي وأقصى الجنوب الليبي فإذا لم تكن هناك حكومة واحدة لا يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية.

المستشارة الأممية ستيفاني وليامز أطلقت مبادرة تتضمن تشكيل لجنة من مجلسي النواب والدولة لوضع القاعدة الدستورية.. ما أهمية هذه الخطوة برأيك في هذا التوقيت؟

مبادرة وليامز تتناغم مع خارطة الطريق التي عمل على إعدادها مجلسي النواب والدولة بعدما عقدا سبع اجتماعات توجت بالتعديل الدستوري رقم 12 وأعتقد أنه إذا أرادت البعثة الأممية التماشي مع هذا التعديل فهو أمر جيد ومطلوب وإذا أرادت تخطي هذا التعديل الدستوري فإن هذا يدل على أن ممارسات البعثة لا تصب في صالح ليبيا والتوافق بين الليبيين.

خبير اقتصادي: أزمة الطاقة متواجدة من قبل الحرب الروسية الأوكرانية

قال الخبير الاقتصادي إسحاق خرشي، إن «أزمة الطاقة كانت متواجدة من قبل الحرب الروسية الأوكرانية نتيجة لما خلفته الأزمة الصحية».

وأوضح خرشي، في حوار خاص مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، أن دول المغرب العربي ستتأثر بالحرب من الناحية الاقتصادية فيما يتعلق بالغاز والنفط... وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

بداية.. كيف تابعتم التأثيرات الاقتصادية للحرب الروسية الاوكرانية؟

صراحة نحن نتابع الحرب الروسية الأوكرانية بشكل يومي، وخاصة وأن الجزائر دولة نفطية وهي ضمن دول الأوبك+ وقد تتأثر كغيرها وبشكل كبير من تغير أسعار النفط والغاز، فلابد من المتابعة للتعرف على مؤشرات واتجاهات أسعار النفط والغاز للوقوف على مدى تأثيرات هذه الحرب على الأسعار بالسوق ونكون على دراية بخصوص أي زيادة محتملة في الإنتاج إذا ما تم عقد اجتماعات مع منظمة الأوبك+.

-برأيك.. هل اشعلت حرب اوكرانيا وروسيا معركة الطاقة في العالم؟

أزمة الطاقة كانت متواجدة من قبل الحرب نتيجة لما خلفته الأزمة الصحية، فالاستثمارات العالمية ككل في مجال الطاقة انخفضت بشكل كبير خلال عامي 2020 و2021 وحتى البنوك العالمية لم تمول مشاريع الاستثمارات في الطاقة بسبب التخوف من عدم مردودية مثل هذه المشاريع، ولا ننسى أن أسعار برميل النفط في أبريل 2020 -العقود الآجلة لبرميل النفط- وصلت إلى (30-) دولار للبرميل وكان هذا الشيء خطير جدا، إذا الأزمة كانت موجودة من قبل، ولكن عندما اشتعلت الحرب أدى هذا إلى إشعالها مرة أخرى، ومن مراقبة الأرقام لأسعار الغاز فهناك أرقام قياسية، أسعار النفط تلامس 140 دولار اليوم، وهو سيشهد ارتفاعا أكثر وأكثر وهذا لأسباب سياسية

من الصعب أن تتمكن الجزائر من تعويض أوروبا عن النقص في الغاز والنفط.

وجيوسياسية، ولا يوجد أي سبب أو تفسير اقتصادي، فالأسباب الاقتصادية تضع السعر لبرميل النفط في حدود 80 إلى 90 دولار للبرميل، أما الأسباب السياسية جعلت سعر البرميل يصل لحدود 140 دولار وهو مرشح لارتفاع أكثر، هناك معركة طاقة ما بين محوري الشرق والغرب.

-أين تقف دول المغرب العربي من هذه المعركة؟

المعركة على أرض أوروبية ونحن في إفريقيا تهمنا تبعات أو آثار هذه الحرب، دول المغرب العربي الآن ستكون مشكلتها اقتصادية وترتبط بالغاز والنفط، وفي دول المغرب العربي نجد أن المنتج الكبير للنفط هو الجزائر.

-هل تتجه أوروبا إلى الجزائر للتزود بالطاقة؟

نعم أوروبا ستتوجه إلى الجزائر للتزود بالطاقة، وشاهدنا خلال الفترة الأخيرة العديد من الزيارات والاتصالات الهاتفية بين حكومة فرنسا والحكومة الجزائرية، وأيضا زيارة رئيس الوزراء الإيطالي إلى الجزائر مؤخرا وكل هذا من أجل ضمان الامدادات، وذلك كون أن أوروبا كلها متضررة، أما الدول التي في وضعية جيدة فهي إسبانيا لأن هناك خط غاز مباشر بينها وبين الجزائر، وإيطاليا لوجود خط الغاز المباشر الذي يمر عبر تونس وصولا إلى إيطاليا .

-هل تتمكن الجزائر من تعويض أوروبا عن النقص الحاصل؟

هذا الأمر صعب جدا ويكاد يكون مستحيل؛ لأن الإمكانيات الإنتاجية للجزائر تفوق قدرتها، كما أن أوروبا كانت تضخ وتمول من روسيا بنحو 40% من الغاز، والجزائر لا تستطيع تمويل هذا الكم الهائل من الغاز.

-هل تمثل أوروبا سوقا مستقبلية للجزائر؟

الأمر يتوقف على نوع وطبيعة المفاوضات، الجزائر لا تريد طلبات شراء، ففي حال عرضت أوروبا أن تكون الجزائر سوق مستقبلية لها فلابد

زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز يدفع الجزائر إلى زيادة الاستكشافات.

من أن تقدم لها عقود طويلة الآجال لأن الجزائر لكي تكون سوق مستقبلية لأوروبا لابد وأن يكون لديها خط أنابيب وهذا استثمار ضخم من الناحية المالية قد تتجاوز تكلفته ما بين الـ 25 إلى 30 مليار دولار لخط الانبوب الواحد لأسباب تتعلق ببعد المسافة وأسباب تقنية تتعلق بمروره تحت البحر، وهو أمر مكلف من الناحية الاقتصادية لذلك لابد وأن يكون هناك عقود من طرف أوروبا وليس طلبات شراء، لأن ما الضمانات التي تدفع الجزائر لأن تتكفل بتكلفة تفوق الـ 30 مليار دولار ولسنوات ومن بعدها تتراجع أوروبا عن قرار الشراء، ولهذا نقول أن الأمر يتوقف على عملية المفاوضات بينهما.

-هل يدفع ازدياد الطلب إلى تطوير استثمارات الاستكشاف في الجزائر؟

بالفعل زيادة الطلب يدفع الجزائر إلى زيادة الاستكشافات، ومؤخرا العملاقة الجزائرية شركة سوناطراك خصصت 39 مليار دولار خلال الـ 4 سنوات المقبلة للاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنقيب عن آبار النفط الجديدة وتطوير الاستكشافات الخاصة بالغاز، فالجميع يعلم أن بعض آبار النفط ينفذ مخزونها وتجف، ولذلك لابد وأن يكون هناك استكشاف جديد في نفس

الجزائر لديها بنية تحتية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه الشركاء الأجانب مثل إسبانيا وإيطاليا

الوقت لتغطية الطلب الكبير في الأسواق العالمية.

-هل تملك الجزائر بنية تحتية تواكب زيادة الانتاج القادمة؟

بخصوص البنية التحتية.. الجزائر لديها بنية تحتية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه الشركاء الأجانب مثل إسبانيا وإيطاليا، ولكن على الرغم من البنية التحتية الجيدة للجزائر نريد أن نوضح أن لا دولة في العالم تمتلك بنية تحتية مناسبة لتغطية العجز المتواجد في الأسواق العالمية، وعملية تطوير البنية التحتية يتطلب سنوات وأموال إضافية واستثمارات ويتطلب عقود من طرف شركات أو دول حتى تتمكن الجزائر من تطور البنية التحتية الخاصة بالغاز والنفط، فالجزائر تعمل على تلبية الطلبات من خلال عقود.

- كلمة اخيرة..

نتوقع أن تصل أسعار النفط إلى 200 دولار للبرميل في نهاية السنة، وذلك إذا ما بقت الأزمة الروسية الأوكرانية على حالها أو تطورت، ونفس الشيء بالنسبة لأسعار الغاز والفحم وكل المواد في العالم خاصة المواد الغذائية سيرتفع سعرها.

الحرب لها إثار مدمرة على الاقتصاد ككل، هناك رابحين، ولكنهم قلة وهم الدول النفطية التي لديها كثافة سكانية قليلة ولا تستورد كميات كبيرة من الغذاء، أما الدول النفطية ذات الكثافة السكانية الكبيرة على الرغم من المكاسب التي ستحققها من ارتفاع أسعار النفط الا أن هذه المكاسب ستتلاشى في عمليات الاستيراد الكبيرة للأغذية.

كـركـاتيـر